تمهيد

مفهوم الاتساع

أولاً - الاتساع لغة واشتقاقاً:

أصل السعة في الكلام كثرة أجزاء الشيء، يقال: إناء واسع، وبيت واسع. ثم قد يستعمل في الغنى، يقال: فلان يعطي من سَعَة، يراه من غنى وجدة، وفلان واسع الرحل وهو الغني، وقال الله عز اسمه: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٦٥/ ٧][(١)].

وفي لسان العرب: "السعة: نقيض الضيق، وقد وَسِعَه يَسَعُه ويَسِعُه سَعة، وهي قليلة، أعني فَعِل يَفْعِل.... ووسُع، بالضم، وساعةً، فهو وَسِيعٌ. وشيء وَسِيع وأَسِيعٌ: واسِعٌ... والسعة: أصلها وُسْعة فحذفت الواو ونقصت...، والتوسيع: خلاف التضييق"[(٢)].

ويقول الفيروزابادي: "وسعه الشيء: بالكسر يسعه كيضعه سعة كدعة وزنة، وما أسع ذاك: ما أطيقه، واللهم سع علينا، أي: وسع. وليسعك

---

(١) تفسير أسماء الله الحسنى: ١/ ٥١-٥٢، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سهل الزجاج، تح: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية.

(٢) لسان العرب: (وسع)، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٧١١هـ). دار صادر، بيروت، ١٩٩٢م.

obeikandl.com

بيتك: أمر بالقرار فيه، وهذا الإناء يسع عشرين كيلاً، أي: يتسع لعشرين. وهذا يسعه عشرون كيلاً، أي: يتسع فيه عشرون. ويقال: وسعت رحمة الله كل شيء، ولكل شيء، وعلى كل شيء.

والواسع: ضد الضيق كالوسيع، وفي الأسماء الحسنى: الكثير العطاء الذي يسع لما يسأل، أو المحيط بكل شيء، أو الذي وسع رزقه جميع خلقه ورحمته كل شيء... والوسع: مثلثة، الجدة والطاقة كالسعة، والهاء عوض عن الواو... وقد وَسُع ككرُم وَسَاعَة وسعة... وأوسع: صار ذا سعة، الله تعالى عليه: أغناه كوسّع عليه، ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧/٥١]: أغنياء قادرون، وتوسعوا في المجلس: تفسحوا، ووسّعه توسيعاً: ضد ضيّقه فاتسع واستوسع"[(١)].

ويقول الرازي: "(و س ع): (وَسِعَه) الشيء بالكسر يَسَعُهُ (سَعَة) بالفتح، و(الوُسْعُ) و(السَّعَة) بالفتح: الجِدَةُ والطاقة: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧/٦٥]، أي: على قدر سَعَته. و(أَوْسَع) الرجل صار ذا سَعَةٍ وغنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧/٥١]: أي أغنياء قادرون، ويقال: أَوْسَع الله عليك، أي: أغناك. و(التوسيع) خلاف التضييق، تقول: (وَسَّع) الشيءَ فاتَّسَع. و(اسْتَوْسَع) أي: صار واسعاً. و(تَوَسَّعُوا) في المجلس تفسحوا"[(٢)].

"وأصل السعة وَسعة -بفتح الواو- وحقها في الأصل الكسر، وإنما حذفت في المصدر لما حذفت في المستقبل، وأصلها في المستقبل الكسر، وهو قولك: يسع، ولولا ذلك لم تحذف كما لم تحذف في

(١) القاموس المحيط: (وسع)، الفيروزابادي، محمد بن يعقوب (٨١٧هـ). مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢) مختار الصحاح: (وسع)، الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥م.

obeikandl.com

يوجل ويوجل، وإنما فتحت من أجل حرف الحلق، فالفتحة عارضة فأجرى عليها حكم الكسرة ثم جعلت في المصدر مفتوحة لتوافق الفعل، ويدلُّك على ذلك أن قولك وعد يعد مصدره عدة بالكسر لما خرج على أصله... و(واسع) قيل: هو على معنى النسب، أي: هو ذو سعة. وقيل: جاء على حذف الزائد، والأصل أوسعه فهو موسع. وقيل: هو فاعل وسع، فالتقدير على هذا واسع الحلم؛ لأنك تقول وسعنا حلمه"[(١)].

وجاء في كتاب الأفعال: "(باب الواو على فعل وأفعل بمعنى واحد وغيره من الثلاثي الصحيح) وسع الله تعالى عليك وسعاً. و(أوسع) و(وسع) الفرس وساعاً وساعة: توسع خطوه. و(وسِع) الشيء يسَع، مثل وطئ يطأ، شاذ ليس في هذه البنية غيرهما مما يسقط الواو في مستقبله، وهو مفتوح العين، سعة ووسعاً: صار واسعاً، والشيءُ غيرَه: حمله، وفضل الله تعالى: عم، وعلمه: أحاط بكل شيء، و(أوسع) الرجل: استغنى، وعلى غيره: أغناه، وأيضاً قدر، قال الله تعالى ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧/٥١]"[(٢)].

ثانياً - الاتساع اصطلاحاً:

١- الاتساع في علم القراءات:

يدلُّ مصطلح (الاتساع) في علم القراءات على إعطاء الحركة فوق حقِّها من المد لتصبح حرفاً، يقول صاحب أصول القراءات: "الحركات رفع ونصب وجر، وصفة النطق بكل منهن أن تأتي بها على النصف من

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٠٣-١٠٤.

(٢) الأفعال: ٣/ ٢٨٧، ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي. عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

أمها، فاتساع كل من الحركات مؤد إلى صيرورتها حرفاً، وذلك نحو قبيح وزيادة في كلام الله تعالى"[١].

ويعرفه في موضع آخر بقوله: "الاتساع: وهو إتمام حكم مطلوب لتضعيف الحركة قبل الهمز، عند من يقرأ به، فتنقلب ألفاً. قال أبو الأصبغ: وقد يُعبَّر به عن المجيء بكمال الحركة من غير اختلاس، وهو قريب مما قبله"[٢].

ويوضح (الاتساع) بضده ونظيره فيقول: "الثلاثون: الاختلاس: وهو إسراع بالحركة، ليحكم السامع بذهابها، وهي كاملة الوزن والصفة. الحادي والثلاثون: الاختطاف: وهو بمعناه. الثاني والثلاثون: الإشباع: وهو ضدهما، وسبق معناه في الاتساع، والله أعلم"[٣].

٢- الاتساع في اللغة:

دلالة الاتساع عند اللغويين لا تخرج عن معنى التساهل في دقة العبارة عن المعنى المراد، ويمكن تصنيف الاتساع لديهم في صنفين هما: الاتساع في المفردات، والاتساع في الأسلوب.

أ- في المفردات:

تدل كلمة (الاتساع) في المصادر اللغوية على التخفف من الصرامة في الدقة اللغوية في كثير من الألفاظ، نجد ذلك بالتصريح حيناً، وبالتلميح أحياناً، فمما ذكروه صراحة في التعبير عن التساهل بـ(الاتساع)

---

(١) القواعد والإشارات في أصول القراءات: ١/ ٥٣، الحموي، أبو العباس أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، تح: د. عبد الكريم محمد الحسن بكار. دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

(٢) نفسه: ١/ ٤٤.

(٣) نفسه: ١/ ٥٣.

باب سماه ابن جني: (باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد)، يقول فيه: "اعلم أن هذا موضع قد استعملته العرب واتبعتها فيه العلماء. والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مُفاد من الموضعين جميعاً، فلما آذنا به وأدّيا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ."[(١)]، فابن جني يصرح بأن إيراد المعنى بغير اللفظ المعتاد اتساع ويلتمس له الأسباب.

ولا يكتفي التوحيدي بتسمية الاتساع تسمحاً، بل يعدّ الدقة التعبيرية تكلفاً، والاتساعَ تركاً لهذا التكلف، يقول: "وربما وجدت ألفاظ مختلفة دالة على معان متقاربة، وإن كانت أشخاص تلك المعاني مختلفة، وربما دلت على أحوال مختلفة، ولكنها مع اختلافها هي لشخص واحد،... ومثال ذلك ما يوجد من أسماء الداهية، فإنها على كثرتها نعوت مختلفة، ولكنها لما كانت لشيء واحد استعملت كأنها معنى واحد...، وأنت إذا أنعمت النظر واستقصيت الروية وجدت هذه الأشياء مختلفة المعاني، ولكنها لما كانت أوصافاً لموصوف واحد أجريت مجرى الأسماء الدالة على معنى واحد، وذلك عند اتساع الناس في الكلام، وعند حاجتهم إلى التسمح وترك التكلف، والتجوز في كثير من الحقائق"[(٢)].

أما التلميح إلى دلالة الاتساع على التساهل في دقة اللفظ فنجده في شواهد كثيرة، نكتفي ببعضها:

فمنها ما ذكره ابن الجوزي في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفْتُونِي فِيٓ أَمْرِي﴾ [النمل: ٢٧/ ٣٢]، يقول: "أي بينوا لي ما أفعل وأشيروا علي، قال

(١) الخصائص: ٢/ ٤٦٦، ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢)، تح: محمد علي النجار. عالم الكتب، بيروت.

(٢) الهوامل والشوامل: ٩-١٠، التوحيدي ومسكويه، أبو حيان، تح: أحمد أمين والسيد أحمد صقر. مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٩٥١م.

الفراء: جعلت المشورة فتيا، وذلك جائز لسعة اللغة"[(١)].

ومنها ما ذكره البيضاوي في قوله تعالى: ﴿مَقَـٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٢١]، يقول: "مواقف وأماكن له، وقد يستعمل المقعد والمقام بمعنى المكان على الاتساع، كقوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٤/ ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [النمل: ٢٧/ ٣٩]"[(٢)].

ومنها وضع (القرآن) موضع (المصحف) فيما ذكره البغوي أن: "في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم ألّا يمس القرآن إلا طاهر. والمراد بالقرآن المصحف، سماه قرآناً على قرب الجوار والاتساع، كما روي أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو[(٣)]. وأراد به المصحف"[(٤)].

ومنها ما ذكره ابن منظور في دلالة (الثيِّب): "الثيب: من ليس ببكر. قال: وقد يطلق الثيب على المرأة البالغة وإن كانت بكراً، مجازاً واتساعاً"[(٥)].

---

(١) زاد المسير في علم التفسير: ٦/ ١٦٩، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد. المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/ ٨٦، البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي (٦٨٥هـ). تح: عبد القادر عرفان العشا حسونة. دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦م.

(٣) الجامع الصحيح المختصر: حديث رقم (٢٨٢٨)، ٣/ ١٠٩٠، البخاري الجعفي، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، تح: د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير- اليمامة، بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.

(٤) معالم التنزيل: ٨/ ٢٣، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (٥١٦)، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش. دار طيبة، ط٤، ١٩٩٧.

(٥) لسان العرب: (ثيب).

ومنها التساهل في استعمال (هنا) للإشارة بها للزمان والمكان، يقول السيوطي: "(هنا): اسم يشار به للمكان القريب، نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٥/ ٢٤]، وتدخل عليه اللام والكاف فيكون للبعيد، نحو ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ٣٣/ ١١]، وقد يشار به للزمان اتساعاً، وخرج عليه: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ١٠/ ٣٠]، ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٨]"(١).

وقد تستعمل الكلمة في ضد معناها اتساعاً، يقول أبو علي: "إنما جاز استعمال (وراء) بمعنى (أمام) على الاتساع؛ لأنها جهة مقابلة لجهة فكانت كل واحدة من الجهتين وراء الأخرى إذا لم يرد معنى المواجهة، ويجوز ذلك في الأجرام التي لا وجه لها مثل حجرين متقابلين كل واحد منهما وراء الآخر، وأكثر أهل اللغة على أن وراء من الأضداد. انتهى"(٢).

ولعل من مسالك هذا الاتساع عندهم تعميم اللفظ الخاص، ومن ذلك تعميم دلالة النكاح ليشمل معنى الزواج، يقول القرطبي: "و(نكح) أصله الجماع، ويستعمل في التزوج تجوّزاً واتساعاً"(٣).

ومن ذلك ما ذكره أبو السعود من تعميم (تعالَ) و(الغنيمة)، يقول: "(تعالَ) أمرٌ من التعالي، والأصلُ فيه أن يقوله من مكان عالٍ لمن هو في

(١) الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٥٢٣، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (٩١١هـ)، تح: سعيد المندوب. دار الفكر، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

(٢) البحر المحيط: ٦/ ١٤٦، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٣/ ٦٧، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١)، تح: أحمد عبد العليم البردوني. دار الشعب، القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ.

أسفلَ منه، ثم اتُّسع فيه بالتعميم، كما أن (الغنيمة) في الأصل إصابةُ الغَنَم من العدو، ثم استعملت في إصابة كلِّ ما يُصاب منهم اتساعاً، ثم في الفوز بكل مطلبٍ من غير مشقة"[١].

ومنه ما ذكره أبو حيان في تعميم (التولي)، يقول: "وأصل التولي: أن يكون بالجسم، ثم استعمل في الإعراض عن الأمور والأديان والمعتقدات، اتساعاً ومجازاً"[٢]. وكذلك تعميم (الطارق)، يقول: "طرق يطرق طروقاً: أتى ليلاً...، واتسع فيه فكل ما جاء بليل يسمى طارقاً"[٣]، والأمثلة غير هذه كثيرة، كلها ينهض دليلاً على التساهل والتسمُّح في (الاتساع) لديهم.

ومنها ما ذكره في قفو الأثر يقول: "قفوت الأثر: اتبعته، والأصل أن يجيء الإنسان تابعاً لقفا الذي اتبعه، ثم توسع فيه حتى صار لمطلق الاتباع وإن بعُد زمان المتبوع من زمان التابع"[٤].

ومنها ما ذهب إليه الزجاج في دلالة العقود، يقول: "العقود أوكد من العهود، وأصله في الأجرام ثم توسع فأطلق في المعاني"[٥].

ومن الاتساع عند الشافعي أن يجمع اللفظ غير معنى، يقول: "وقوله: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦/٣٣] مثل ما وصفت من اتساع لسان العرب وأن الكلمة الواحدة تجمع معاني مختلفة...، فقوله: ﴿أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ يعني في معنى دون معنى، وذلك أنه لا يحل لهم نكاحهن

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: ٣/ ١٩٧-١٩٨، أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
(٢) البحر المحيط: ١/ ٤٠٧.
(٣) نفسه: ٨/ ٤٤٧.
(٤) نفسه: ١/ ٤٦٤.
(٥) نفسه: ٣/ ٤٢٨.

بحال، ولا يحرم عليهم نكاح بنات لو كن لهن كما يحرم عليهم نكاح بنات أمهاتهم اللاتي ولدنهم أو أرضعنهم"[(١)].

ب- في الأساليب:

والاتساع في الأسلوب عند اللغويين يعني التساهل في إحكام بناء الجملة وفق الضوابط اللغوية المعروفة، وهو بهذا خروج عن الأصل، وذاك عندهم عين الفصاحة في كثير من الأحيان، وبه نزل القرآن، يقول الشافعي: "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها... وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة"[(٢)]. ولهذا الاتساع أمثلة كثيرة.

ولعل من تلك الأمثلة أن يراد بالضمير غير واحد في الخطاب، كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: ٤/ ٢٥]، إذ المراد بالضمير ﴿مِنكُمْ﴾ غير المراد به في ﴿أَيْمَٰنُكُم﴾، يقول أبو حيان: "و ﴿مِنكُمْ﴾: خطاب للناكحين، وفي: ﴿أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ﴾ خطاب للمالكين، وليس المعنى أن الرجل ينكح فتاة نفسه، وهذا التوسع في اللغة كثير"[(٣)].

ومنها النهي عما لا يصح النهي عنه، والمراد غير ظاهر العبارة، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٣٢]، يقول أبو إسحاق: "إن قال قائل كيف ينهاهم عن الموت، وهم إنما يُماتون؟ قيل: إنما وقع

(١) الأم: ٥/ ١٤١، الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس. دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ.

(٢) الرسالة: ١/ ٥٢، الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس، تح: أحمد محمد شاكر. القاهرة، ١٩٣٩م.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٢٣١.

هذا على سعة الكلام، وما تُكثر العربُ استعماله. قال: والمعنى: الزَمُوا الإسلام، فإذا أدرككم الموت صادفكم مسلمين"[١].

ومنها ذكر شيئين ثم الاكتفاء بالإخبار عن أحدهما، يقول ابن رشيق: "وهذه أشياء من القرآن وقعت فيه بلاغة وإحكاماً لا تصرفاً وضرورة، وإذا وقع مثلها في الشعر لم ينسب إلى قائله عجز ولا تقصير، كما يظن من لا علم له ولا تفتيش عنده: من ذلك أن يذكر شيئين ثم يخبر عن أحدهما دون صاحبه اتساعاً، كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ٦٢/ ١١][٢].

ومنها ما سمّاه الثعالبي (الكناية عما لم يجر ذكره من قبل)، يقول تحت هذا العنوان: "العرب تقدم عليها توسعاً واقتداراً واختصاراً، ثقة بفهم المُخَاطَب، كما قال عزّ ذكره: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٥/ ٢٦]، أي: من على الأرض، وكما قال: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٨/ ٣٢]، يعني الشمس، وكما قال عزَّ وجلَّ: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾ [القيامة: ٧٥/ ٢٦]، يعني الروح، فكنى عن الأرض والشمس والروح، من غير أن يجري ذكرها"[٣].

ومنها التكرار للتقرير والتذكير والتوكيد، يقول الشوكاني في تكرار قوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٥٥/ ١٣]: "وكرر سبحانه هذه الآية في هذه السورة تقريراً للنعمة، وتأكيداً للتذكير

---

(١) لسان العرب: (موت).

(٢) العمدة في صناعة الشعر ونقده: ٢/ ١٠٦٦، ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن (٤٥٦هـ)، تح: د. النبوي عبد الواحد شعلان. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.

(٣) فقْه اللّغة وسِر العربيّة: ١٦٥، الثّعالبي، أبو منْصور عبْد المَلك بن محمّد بن إسْماعيل النيْسابوري، تح: مصْطفى السّقا - إبراهيم الأبياري - عبْد الحفيظ شلبي. دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٦٤م.

obeikandl.com

بها على عادة العرب في الاتساع. قال القتيبي: إن الله عدّد في هذه السورة نعماءه وذكّر خلقه آلاءه، ثم أتبع كل خلة وضعها بهذه الآية، وجعلها فاصلة بين كل نعمتين لينبههم على النعم ويقررهم بها، كما تقول لمن تتابع له إحسانك، وهو يكفره: ألم تكن فقيراً فأغنيتك؟ أفتنكر هذا؟ ألم تكن خاملاً فعززتك؟ أفتنكر هذا؟ ألم تكن راجلاً فحملتك؟ أفتنكر هذا؟ والتكرير حسن في مثل هذا"[(١)].

ومما جرت عليه عادتهم في التوسعِ القلبُ في كلامهم، وهو لا شك انحراف عن الأصل في الأسلوب والتركيب، يدلنا على ذلك ما ورد في كتاب (التوسعة في كلام العرب) لابن السكيت[(٢)]؛ إذ عدّ القلب اللغوي صنفاً من أصناف التوسعة، يقول ابن هشام: "ومنه [نور١]-أي من القلب- في الكلام: أدخلت القلنسوة في رأسي، وعرضت الناقة على الحوض، وعرضتها على الماء، قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري...، وفي كتاب (التوسعة) ليعقوب بن إسحاق السكيت: إن (عرضت الحوض على الناقة) مقلوب"[(٣)].

وخلاصة الأمر في دلالة الاتساع عند اللغويين أنه خروج عن الأصل وتسامح في دقة العبارة عن المعنى المراد، سواء في ذلك الاتساع في المفردات والاتساع في الأساليب.

---

(١) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: ٥/ ١٣٣، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (١٢٥٠هـ). دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.

(٢) انظر ذكر الكتاب في: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١/ ٥٠٧ و٢/ ١٤٠٦، حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٩١٣، ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

٣- الاتساع في علم النحو:

يستخدم النحاة مصطلح الاتساع رديفاً للخروج عن الأصل في التركيب، وبمعنى التساهل في الأخذ بالضوابط والقواعد، فقد ورد قولهم في تعليل نصب (الوسَط) على الظرف: "إنما جاء على جهة الاتساع والخروج عن الأصل على حدِّ ما جاء (الطريق) ونحوه، وذلك في مثل قوله: (كما عسل الطريقَ الثعلبُ)، وليس نصبه على الظرف على معنى (بَيْن) كما كان ذلك في (وسْط) ألا ترى أن (وسْطاً) لازم للظرفية وليس كذلك (وَسَط)؟ "[(١)]، ويمكننا أن نتلمس مفهوم الاتساع عندهم، وهو الخروج عن الأصل، في نماذج من استخدامهم للمصطلح وردت في مباحث الظرف، والمصدر، والحذف، وغيرها مما تفرق في كتبهم.

أ- الاتساع في الظرف:

نستطيع أن نجتلي مصطلح الاتساع في الظرف في خمس مسائل هي: خصوصية الظرف عند النحاة، والإسناد إلى الظرف، والنصب على الظرفية، والإضافة إلى الظرف، ونصب الأسماء على الظرفية.

*** خصوصية الظرف:**

يرى النحاة أن الظرف يتمتع بخصوصية لا يكاد يدانيه فيها إلا الجار والمجرور، تتمثل تلك الخصوصية بكونه وعاء للأشياء، وأنها لا تُعقل بغيره، يقول الزمخشري: "للظروف شأن، وهو تنزلها من الأشياء منزلة نفسها لوقوعها فيها، وأنها لا تنفك عنها؛ فلذلك يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها "[(٢)].

---

(١) لسان العرب: (وسط).

(٢) البحر المحيط: ٦/ ٤٠٣.

وقد خصَّص ابن هشام بضع صفحات من كتابه المغني لذكر جوانب من الاتساع في الظرف والجار والمجرور، تتلخص في أمرين، جرى فيهما استعمال الظرف والجار والمجرور على غير الأصل، هما الفصل بهما بين متلازمين، وتقديمهما لفظاً والأصل تأخيرهما، نذكرهما بإيجاز على النحو الآتي[١]:

الفصل بهما:

بين الفعل الناقص ومعموله، نحو "كان في الدار - أو عندك - زيدٌ جالساً.

وبين فعل التعجب والمتعجب منه، نحو "ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَ زيدٍ، وما أثبتَ عند الحرب زيداً".

وبين الحرف الناسخ ومنسوخه، نحو[٢]:

فَلا تلحَني فيها فإنَّ بحبها أخاك مُصابُ القلبِ جمٌّ بلابِلُهْ

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن، كقوله: أبعدَ بعدٍ تقول الدارَ جامعةً.

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، نحو "هذا غلامُ - والله - زيدٍ، واشتريته بوالله درهمٍ".

وبين "إذن ولن" ومنصوبهما، كقوله: إذن - والله - نرميَهم بحربٍ.

تقديمهما:

خبرين على الاسم في باب إنَّ، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ٣/ ١٣].

---

(١) مغني اللبيب: ٩٠٩-٩١١.

(٢) البيت مذكور في كتاب سيبويه: ٢/ ١٣٣.

ومعمولين للخبر في باب (ما)، نحو: "ما في الدار زيدٌ جالساً".

ومعمولين لصلة (أل)، نحو: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ١٢/ ٢٠].

وعلى الفعل المنفي بـ (ما)، كقوله: ونحن عن فضلك ما استغنينا.

وعلى (إن) معمولاً لخبرها في قول، نحو: أما بعد فإني أفعل كذا وكذا.

وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: أكلَّ يوم لك ثوبٌ.

ومن التقديم أيضاً تقديم الظرف على لام القسم، يقول ابن هشام: "وأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٩/ ٦٦]، فإن (إذا) ظرف لـ ﴿أُخْرَجُ﴾، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف"[(١)].

وبيَّن في شرح قطر الندى جانباً آخر من خصوصية الظرف في خروجه عن القاعدة، وهو امتناع تقديم خبر ليس أو معمول خبرها، إلا إذا كان ظرفاً، يقول: "وخبرها لا يتقدم باتفاق، وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ١١/ ٨]، وذلك لأن يوم متعلق بـ ﴿مَصْرُوفًا﴾، وقد تقدم على ليس، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل. والجواب: أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها"[(٢)].

ومن تلك الخصوصية أيضاً الخروج عن الأصل في ضوابط

---

(١) مغني اللبيب: ٧٦٩.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٣٣، ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

الاستثناء، يقول العكبري في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾ [هود: ١١/ ٢٧]: "وبادي هنا ظرف... وفي العامل فيه أربعة أوجه: أحدها: نراك، أي فيما يظهر لنا من الرأي أو في أول رأينا. فإن قيل: ما قبل (إلا) إذا تم لا يعمل فيما بعدها... قيل: جاز ذلك هنا؛ لأن ﴿بَادِيَ﴾ ظرف أو كالظرف، مثل: جهد رأيي أنك ذاهب، أي: في جهد رأيي، والظروف يتسع فيها"(١).

ويضيف العكبري الفصل بالمعطوف بين إن ومعمولها إذا كان ظرفاً، يقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْيَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ١٦/ ٢٧]: " في عامل الظرف وجهان: أحدهما: ﴿ٱلْخِزْيَ﴾ وهو مصدر فيه الألف واللام. والثاني: هو معمول الخبر وهو قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ أي كائن على الكافرين اليوم، وفصل بينهما بالمعطوف لاتساعهم في الظرف"(٢).

*** إسناد الفعل إلى الظرف:**

من الخروج عن الأصل والاتساع إقامة الظرف مقام الاسم وإسناد الفعل إليه فاعلاً أو نائب فاعل، يقول ابن السراج: "وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: (صيدَ عليه يومانِ) وإنما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين... وعلى ذلك قولك: (سِيرَ بزيدٍ فرسخانِ يومينِ) إذا جعلت الفرسخينَ يقومان مقامَ الفاعل، ولك أن تقول: سِيرَ بزيدٍ فرسخينِ يومانِ فتقوم الـ(يومين) مقامَ الفاعل"(٣).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٧.

(٢) نفسه: ٢/ ٨٠.

(٣) الأصول في النحو: ٢/ ٢٥٥-٢٥٦، ابن السراج النحوي البغدادي، أبو بكر محمد بن سهل، تح: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

وقد وقع الاتساع في إسناد الفعل إلى الظرف في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٦/ ٩٤]، يقول الألوسي: "وقرأ باقي السبعة (بينُكم) بالرفع على الفاعلية، وهو من الأضداد كالقرء يستعمل في الوصل والفصل، والمراد به هنا (الوصل)، أي: تقطع وصلكم، وتفرق جمعكم،... وقيل: إن بين (هنا) ظرف، لكنه أسند إليه الفعل على سبيل الاتساع"(١).

*** نصب الظرف مفعولاً به:**

ومن الخروج عن الأصل في الظروف ترك تقدير (في) فيصل إليها الفعل فتُعرب مفعولاً به على التوسع، يقول المبرد: "واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول: يوم الجمعة قمته في موضع قمت به، والفرسخ سرته، ومكانكم جلسته. وإنما هذا اتساع والأصل ما بدأنا به، لأنها مفعول فيها وليست مفعولاً بها. وإنما هذا على حذف حرف الإضافة"(٢). ومما ورد من هذا القبيل قولهم: "(سرتُ فرسخينِ يومينِ) إن شئت نصبتَ انتصابَ الظروف، وإن شئت جعلت نصبهما بأنهما مفعولان على السعة"(٣).

ويُعلل العكبري حذف الحرف بقوله: "وإنما جاز حذف (في) مع الظرف دون ضميره؛ لأن لفظ الظرف يدل على الحرف، إذ كان صريحاً في الظرف. والضمير لا يختص بالظرف، بل يصلح له ولغيره"(٤).

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ٧/ ٢٢٦، الألوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله الحسيني (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) المقتضب: ٤/ ٣٣٠، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب، بيروت.

(٣) الأصول في النحو: ٢/ ٢٥٥-٢٥٦.

(٤) اللُّباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٧٤-٢٧٦، العُكْبريّ، أبو البقاء عبد الله بن =

وجاء منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٥]، الأصل (فليصم فيه) حذف حرف الخفض، ونصب الضمير مفعولاً به اتساعاً، يقول البيضاوي: "فمن حضر في الشهر ولم يكن مسافراً فليصم فيه، والأصل: فمن شهد فيه فليصم فيه، لكن وضع المظهرموضع المضمر الأول للتعظيم، ونصب على الظرف، وحذف الجار ونصب الضمير الثاني على الاتساع"(١).

* **الإضافة إلى الظرف:**

ومن الخروج عن الأصل كذلك معاملة الظروف كالأسماء، فيُضاف إليها، يقول الزمخشري: "وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى (في) اتساعاً، فيجري لذلك مجرى المفعول به،... ويضاف إليه كقولك: يا سارق الليلة أهل الدار، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٤/ ٣٣]"(٢).

وقد ذكروا ثلاثة أصناف تُضاف إلى الظروف، هي: اسم المكان، واسم الفاعل، والمصدر. فمن إضافة اسم المكان إلى الظرف، ذكروا قول الله تعالى: "﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾ [الكهف: ١٨/ ٦١]، أي: البحرين، والأصل في (بين) النصب على الظرفية، وأخرج عن ذلك بجره بالإضافة اتساعاً، والمراد مجمعهما"(٣).

ومن إضافة اسم الفاعل إلى الظرف قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ١/ ٤]، يقول النسفي: "وهذه إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على

= الحسين (٦١٦هـ)، تح: د.غازي مختار طليمات وآخر. دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

(١) أنوار التنزيل: ١/ ٤٦٥.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب: ٨١-٨٢، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم. دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

(٣) روح المعاني: ١٥/ ٣١٤.

طريق الاتساع، كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار، أي مالك الأمر كله في يوم الدين"[١]. ويذهب أبو حيان إلى أن متعلق المضاف إليه في الحقيقة هو الأمر، كأنه قال: مالك الأمر في يوم الدين، لكنه لما كان اليوم ظرفاً للأمر، جاز أن يتسع فيتسلط عليه المالك؛ لأن الاستيلاء على الظرف استيلاء على المظروف[٢].

ومن إضافة المصدر إلى الظرف قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٢٦]، يقول أبو حيان: "﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ هذا من باب إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان في الأصل، لكنه اتسع فيه فصير مفعولاً به، ولذلك صحت الإضافة إليه، وكان الأصل: تربصهم أربعة أشهر، وليست الإضافة إلى الظرف من غير اتساع، فتكون الإضافة على تقدير: في"[٣].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء: ٤/ ٣٥]، يقول النسفي: "أصله شقاقاً بينهما فأضيف الشقاق إلى الظرف على سبيل الاتساع"[٤].

ومنه قول تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ١٨/ ٧٨]، يقول البيضاوي: "إضافة الفراق إلى البين إضافة المصدر إلى الظرف على الاتساع"[٥].

وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٤/ ٣٣]، يقول المبرد: "فإن تأويله -والله أعلم- بل

---

(١) تفسير النسفي: ١/ ٦.
(٢) البحر المحيط: ١/ ١٣٩ بتصرف.
(٣) نفسه: ٢/ ١٩٣.
(٤) تفسير النسفي: ١/ ٢٢٤.
(٥) أنوار التنزيل: ٣/ ٥١٥.

مكركم في الليل والنهار، فأضيف المصدر إلى المفعول، كما تقول: رأيت بناء دارك جيداً، فأضفت البناء إلى الدار، وإنما البناء فعل الباني. وكذلك ما أحسن خياطة ثوبك! والفعل إنما هو للفاعل، وجازت إضافته إلى المفعول لأنه فيه يحل، والمفعول فيه كالمفعول به"[١].

*** نصب الأسماء على الظرفية:**

قد تنتصب بعض الأسماء ظروفاً على غير الأصل، ويعدون ذلك من باب التوسع في الظرف، يقول ابن منظور في مثل ذلك: "الوَسَط... اسم لما بين طرفي الشيء وهو منه،... وأما الوَسْط، بسكون السين، فهو ظرف لا اسم، جاء على وزن نظيره في المعنى وهو بَيْن ...، وأما من جهة المعنى فإنها تلزم الظرفية وليست باسم متمكن يصح رفعه ونصبه على أن يكون فاعلاً ومفعولاً وغير ذلك بخلاف الوَسَط، وأما من جهة اللفظ فإنه لا يكون من الشيء الذي يضاف إليه بخلاف الوَسَط أيضاً.

فإن قلت: قد ينتصب الوَسَطُ على الظرف كما ينتصب الوَسْطُ، كقولهم: جلست وسَط الدار، وهو يرتعي وسَطاً، ومنه ما جاء في الحديث: أنه كان يقف في صلاة الجنازة على المرأة وسَطَها، فالجواب: أن نصب الوسَط على الظرف إنما جاء على جهة الاتساع والخروج عن الأصل على حدِّ ما جاء الطريق ونحوه، وذلك في مثل قوله: (كما عسل الطريقَ الثعلبُ)، وليس نصبه على الظرف على معنى (بَيْن) كما كان ذلك في (وسْط) ألا ترى أن (وسْطاً) لازم للظرفية وليس كذلك (وَسَط)؟ بل اللازم له الاسمية في الأكثر والأعم"[٢].

وقد ورد شيء من هذا في القرآن الكريم، يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [الأعراف: ٧/ ١٦١]، يقول الألوسي في نصب

(١) المقتضب: ٤/ ٣٣١.
(٢) لسان العرب: (وسط).

﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾: "والنصب مبني على المفعولية، كسكنت الدار، أو على الظرفية اتساعاً"(١).

ب- الاتساع في المصدر:

ورد مصطلح الاتساع عند النحاة أيضاً في ثنايا حديثهم عن المصادر في ثلاث مسائل، هي: قيام المصدر مقام الظرف، والوصف بالمصدر، وإضافة المصدر.

*** قيام المصدر مقام الظرف:**

قد يجعل المصدر حيناً للسعة والخروج عن الأصل في الاستعمال، يقول العكبري في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٦/ ٩٤]: "المرة في الأصل مصدر مر يمر، ثم استعمل ظرفاً اتساعاً"(٢)، ويقول ابن السراج: "واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً"(٣)، ثم يبين ذلك الأصل بقوله: "يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعاً، نحو: جئتك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر، فالمراد في جميع هذا: جئتك وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ووقت صلاة العصر"(٤).

وقد ورد منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [الطور: ٥٢/ ٤٩]، يقول ابن عاشور: "وانتصب ﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ على الظرفية؛ لأنه على تقدير: ووقت إدبار النجوم"(٥).

---

(١) روح المعاني: ٩/ ٨٨.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥٤.
(٣) الأصول في النحو: ١/ ١٩٣.
(٤) نفسه: ١/ ١٩٣.
(٥) التحرير والتنوير: ٢٧/ ٩٣.

*** الوصف بالمصدر:**

يذهب ابن جني إلى أن المصدر ليس في الأصل مما سبيله أن يُوصَف به، وأن جريانه وصفاً فيه ضعف واستكراه وخروج عن الأصل، يقول: "يضعف في القياس أن تجري المصادر أوصافاً إلا على ضرب من التأوّل. فلما ضعف ذلك فيها في القياس قلّ استعمالهم إياها في اللفظ أوصافاً، وحصَل فيه بعضُ الاستكراه؛ فلذلك لم يسمع عنهم: مررت بالرجل العلاء لضعف جريان المصادر أوصافاً في القياس، فمن هنا جَفا ذلك في اللفظ، وإن كان قد يجوز تخيله على ضرب من التوسع في المعنى"(١). ويرى أن ما جاء من المصادر أوصافاً يعلل بأحد أمرين: "إما على اعتقاد حذف المضاف، وإما على جعل الموصوف الذي هو جوهر عرضاً للمبالغة"(٢).

*** إضافة المصدر:**

جاء أيضاً ذكر الاتساع بمعنى الخروج عن الأصل في حديثهم عن إضافة المصدر إلى الضمير والفاعل والمفعول.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ [الحج: ٧٨/٢٢]، يقول الشوكاني: "ومعنى ﴿حَقَّ جِهَادِهِۦ﴾ المبالغة في الأمر بهذا الجهاد؛ لأنه أضاف الحق إلى الجهاد، والأصل إضافة الجهاد إلى الحق، أي: جهاداً خالصاً لله، فعكس ذلك لقصد المبالغة، وأضاف الجهاد إلى الضمير اتساعاً"(٣). ويؤكد أبو حيان مفهوم الاتساع بأنه خروج عن الأصل في التركيب بقوله: "كأنه كان الأصل حق جهاد فيه

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٦٣، ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، تح: د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

(٢) نفسه: ١/ ٣٦١-٣٦٢.

(٣) فتح القدير: ٣/ ٤٧٠.

فاتسع بأن حذف حرف الجر وأضيف جهاد إلى الضمير"[١].

ومن إضافة المصدر إلى الفاعل قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [مريم: ١٩/ ٢]، يقول أبو السعود: "﴿عَبْدَهُۥ﴾ مفعول لرحمة ربك على أنها مفعول لما أضيف إليها، وقيل: للذكر على أنه مصدر أضيف إلى فاعله على الاتساع ومعنى ذكر الرحمة بلوغها وإصابتها"[٢].

ومن إضافة المصدر إلى المفعول قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٣٨/ ٤٦]، يقول العكبري: "وأما إضافة ذكرى إلى الدار فمن إضافة المصدر إلى المفعول، أي: بذكرهم الدار الآخرة"[٣].

ت- الاتساع في الحذف:

ذكر النحاة مصطلح الاتساع في مسائل متفرقة تتعلق بالحذف، هي: حذف المعطوف، وحذف حرف الجر، وحذف المضاف، وحذف الموصوف.

*** حذف المعطوف:**

اتسعت العرب في حذف المعطوف في مثل قولهم: راكب الناقة طليحان، أي: راكب الناقة والناقة طليحان، ومما يُعلل به ابن جني حذفَ المعطوف، وليس المعطوف عليه قولُه: "الحذف اتّساع، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه، لا صدره وأوّله، ألا ترى أن من اتّسع بزيادة (كان) حَشواً أو آخراً لا يجيز زيادتها أولاً"[٤].

---

(١) البحر المحيط: ٦/ ٣٦٠.
(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٥٣.
(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٢١١.
(٤) الخصائص: ١/ ٢٨٩-٢٩٠.

ومن هذا القبيل جاء قوله تعالى: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٤٢]، يقول مكي القيسي: "انتصب ﴿يَوْمَ﴾ على أنه مفعول به على السعة، كأنه قال: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ولعنة يوم القيامة، ثم حذفت اللعنة لدلالة الأولى عليها، وقام ﴿يَوْمَ﴾ قيامها وانتصب انتصابها"(١).

* حذف حرف الجر:

ومما ورد فيه ذكر الاتساع ومخالفة الأصل عند النحاة حذف حرف الجر وتعدية الفعل إلى المجرور بنفسه فينصب على المفعولية اتساعاً كما مرّ، يقول ابن السراج: "فمتى وجدتَ فعلاً حقه أن يكون غير متعد... ووجدتَ العرب قد عدتهُ فاعلمْ أن ذلك اتساعٌ في اللغة واستخفاف، وأن الأصلَ فيه أن يكون متعدياً بحرف جر، وإنما حذفوه استخفافاً نحو ما ذكرت لك من: ذهبت الشام ودخلت البيت"(٢).

وذكروا منه قول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٥]، إذ الأصل: فمن حضر في الشهر فليصم في الشهر، ولكنه خرج عن هذا الأصل فحذف حرفي الجر وعدّى الفعلين من دونهما، يقول البيضاوي: "فمن حضر في الشهر ولم يكن مسافراً فليصم فيه، والأصل فمن شهد فيه فليصم فيه، لكن وضع المظهرموضع المضمر الأول للتعظيم، ونصب على الظرف وحذف الجار ونصب الضمير الثاني على الاتساع"(٣).

وكذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٧]،

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٤٥، القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، تح: د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥م.
(٢) الأصول في النحو: ١/ ١٧١.
(٣) أنوار التنزيل: ١/ ٤٦٥.

يقول العكبري: "و ﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ مفعول دخل، وحق دخل أن يتعدى بـ(في) أو بـ(إلى)، لكنه اتسع فيه فأوصل بنفسه إلى المفعول"(١).

ومثله قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَـٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ١٥/ ٦٥]، يقول أبو السعود: "﴿وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ إلى حيث أمركم الله تعالى بالمضي إليه وهو الشام أو مصر وحذف الصلتين على الاتساع المشهور"(٢).

*** حذف المضاف:**

يخصص ابن السراج باباً في كتابه يسميه (الاتساع) يجعل فيه الاتساع نوعاً من أنواع الحذف، يقول: "اعلم: أن الاتساع ضربٌ من الحذف... وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقامَ الاسم. فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف، فنحو قولِه: (سَلِ القريةَ) تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ. يريدون: أهل الطريقِ. وقولهُ: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢/ ١٧٧]، إنما هو برُّ مَنْ آمنَ بالله..."(٣).

ويذهب ابن جني إلى أن حذف المضاف نوع من الاتساع في العربية، وهو كثير واسع، نحو قول الله سبحانه: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ٢/ ١٨٩]، يقول: "أي برُّ من اتقى. وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"(٤).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٣٢.
(٢) إرشاد العقل السليم: ٥/ ٨٤.
(٣) الأصول في النحو: ٢/ ٢٥٥.
(٤) الخصائص: ٢/ ٣٦٢.

وعدَّه كذلك مكي بن أبي طالب القيسي من الاتساع في إعرابه لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ﴾ [النور: ٢٤/٥٨]، قال: "فأما من قرأ ثلاث عورات بالرفع فإنه جعله خبر ابتداء محذوف، تقديره: هذه ثلاث عورات. أي: هذه أوقات ثلاث عورات، ثم حذف المضاف اتساعاً"[(١)].

وأشار إليه سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ١٢/٨٢]، قال: "هذا مما جاء على اتساع الكلام والاختصار، وإنما يريد: أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ههنا"[(٢)].

وأمثلة حذف المضاف كثيرة جدّاً، جمع الزركشي طائفة منها في كتابه البرهان في علوم القرآن تحت عنوان (حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه) قال: "وهو كثير، قال ابن جني: وفي القرآن منه زهاء ألف موضع"[(٣)].

*** حذف الموصوف:**

قد تحذف العرب الموصوف وتجعل مكانه الصفة أو جملة مقول القول، وكل ذلك على سبيل الاتساع؛ فمن قيام الوصف مقام الموصوف ما ذكره ابن السراج من أن العرب أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً، ويذكر من ضروب ذلك: "أن يكون اسم الزمان

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/٥١٦.

(٢) كتاب سيبويه: ١/٢١٢، سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت، ط١.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣/١٤٦، الزركشي، أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله (٧٤٥-٧٩٤)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

موصوفاً فحذف اتساعاً وأُقيم الوصف مقام الموصوف، نحو: طويل وحديث وكثير وقليل وقديم، وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع ولم تكن إلا ظروفاً وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة"(١).

ومن الاتساع في قيام الجملة مقام الموصوف المحذوف قيام المقول مكان القول الذي يُحذف كثيراً كما يُذكر كثيراً، جاء في الإنصاف: "وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً، فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التي هي مقول، فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً، وإن كان داخلاً على غيره تقديراً، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره تقديراً في قوله:

مالك عندي غيرُ سهم وحجرْ

وغيرُ كبداءَ شديدةِ الوترْ

جادت بكفَّيْ كانَ من أرمى البشرْ

أي: بكفَّي رجل كان من أرمى البشر، فحذف الموصوف الذي هو "رجل" وأقام الجملة مقامه، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً، وإن كانت داخلة على غيره تقديراً.

ونحو هذا من الاتِّساع مجيء الجملة الاستفهامية وَصْفاً في نحو قوله:

جاؤوا بضَيْح هل رأيت الذئب قط

فقوله: "هل رأيت الذئب قط" جملة استفهامية في موضع وصف لضَيْح، وإن كانت لا تحتمل صدقاً ولا كذباً، ولكنه كأنه قال: جاؤوا بضيح يقول من رآه هل رأيت الذئب قط، فإنه يشبهه.

---

(١) الأصول في النحو: ١/ ١٩٣.

ونحو ذلك أيضاً من الاتِّساع مجيء الجملة الأمرية حالاً في قوله:

بئس مَقَامُ الشيخ أمرسْ أمرسِ إما على قعوٍ وإما اقعنسسِ

أراد بئس مقام الشيخ مقولاً فيه أمرس أمرس، ذمَّ مقاماً يقال له ذلك فيه، و"أمرس" أعد الحبل إلى موضعه من البكرة. وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة، وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول"[(١)].

ث- الاتساع في الأفعال:

*** ذكر (أن) في خبر كاد:**

الأصل في (كاد) ألّا يكون في خبرها (أن)؛ لأن المراد بها حصول الفعل في الحال، و(أن) تصرف الكلام للاستقبال، يقول أبو البركات الأنباري: "فلما كانت (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها (أن) التي هي علم الاستقبال، ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال أتي معها بـ (أن) التي هي علم الاستقبال"[(٢)]، جاء في التبيان في تفسير غريب القرآن: "يقال كاد يفعل ولا يقال كاد أن يفعل، وأجاز ابن مالك وغيره أن يقال في السعة كاد أن يفعل، ومنه قول عمر رضي الله عنه: ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب"[(٣)].

والشواهد التي أتت اتساعاً على غير الأصل كانت حملاً على (عسى)

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ١١٤-١١٧، الأنباري النحوي، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، دمشق.

(٢) أسرار العربية: ١٢٨، الأنباري، أبو البركات، تح: د. فخر صالح قدارة. دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

(٣) التبيان في تفسير غريب القرآن: ٦٤، ابن محمد الهائم المصري، شهاب الدين أحمد، تح: فتحي أنور الدابلوي. دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط١، ١٩٩٢م.

وكلاهما للمقاربة، يقول الأنباري: "وكما أن (عسى) تشبه بـ (كاد) في حذف (أن) معها فكذلك (كاد) تشبه بـ (عسى) في إثباتها معها، قال الشاعر[١]: (قد كاد من طول البلى أن يمصحا)"[٢].

*** إعمال أفعال الظن إذا تأخرت:**

ومن التساهل والاتساع في تطبيق القواعد إعمال أفعال الظن إذا تأخرت، يقول الأنباري: "وأما من أعملها إذا تأخرت فجعلها متقدمة في التقدير وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازاً وتوسعاً"[٣]، ثم يعلل الأصل، وهو إلغاء عملها، بالتأخر والضعف، يقول: "إذا تأخرت عن الجزأين جميعاً كانت متأخرة من كل وجه، فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها لتأخرها وضعف عملها"[٤].

*** الفعل يراد به مطلق الحدث:**

ويرى البيضاوي أن من الاتساع تجريد الفعل من دلالة الزمن فيخلص للحدث، وحينها تصح الإضافة إليه والإسناد كالاسم، يقول: "والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له، أما لو أطلق وأريد به اللفظ، أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ [البقرة: ٢/١٣]، وقوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ٥/١١٩]، وقولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"[٥].

---

(١) الرجز منسوب لرؤبة في كتاب سيبويه: ٣/ ١٦٠، ومنسوب لأبي النجم في الفائق في غريب الحديث: ٤/ ٨١، الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، تح: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة، لبنان، ط٢ .

(٢) أسرار العربية: ١٢٧.

(٣) نفسه: ١٥٤.

(٤) نفسه: ١٥٤.

(٥) أنوار التنزيل: ١/ ١٣٩-١٤٠، وانظر: إرشاد العقل السليم: ١/ ٣٦.

* التأنيث والتذكير:

** تأنيث فعل المذكر:

ومما ذكره سيبويه من التساهل والسعة في الكلام تأنيث الفعل وفاعله مذكر، ويعلله بإضافته إلى مؤنث هو منه، يقول: "وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنث البعض؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه؛ لأنه لو قال (ذهبت عبد أمك) لم يحسن"(١).

ويلتمس تعليلاً آخر في حذف المضاف، يقول: "وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام"(٢).

** تأنيث اسم كان:

ومن الخروج عن الأصل والتساهل عند الكوفيين تأنيث اسم كان إذا كان مصدراً مذكراً وكان الخبر مؤنثاً مقدَّماً، يقول الألوسي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٦/٢٣]: "وتكن بالتاء الفوقانية... وقرأ حمزة والكسائي يكن بالياء التحتانية و(فتنتهم) بالنصب... وقرأ الباقون بالتاء من فوق ونصب (فتنتهم) أيضاً... وقراءة الباقين على نحو هذا، خلا أن التأنيث فيها بناء على مذهب الكوفيين فإنهم يجيزون في سعة الكلام تأنيث اسم كان إذا كان مصدراً مذكراً وكان الخبر مؤنثاً مقدماً كقوله:

وَقَدْ خَابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتَه الغَدْرُ

(١) كتاب سيبويه: ١/ ٥١.
(٢) نفسه: ١/ ٥٣.

ويستشهدون على ذلك بهذه القراءة، وذهب البصريون إلى أن ذلك ضرورة"[١].

**** تأنيث الجمع وتذكيره:**

ومن الاتساع عند النحاة التساهل في تأنيث الجمع وتذكيره، يقول الزمخشري: "وتأنيث الجمع ليس بحقيقي، ولذلك اتسع فيما أسند إليه إلحاق العلامة وتركها، كما تقول: فعل الرجال والمسلمات، ومضى الأيام، وفعلت، ومضت. وأما ضميره فتقول في الإسناد إليه: الرجال فعلت وفعلوا، والمسلمات فعلت وفعلن"[٢].

ج- الاتساع في الحروف:

ذهب فريق من البصريين إلى أن نصب المفعول معه اتساع وخروج عن القياس يُقتصر فيه على السماع؛ "لما يتضمن من وضع الحرف في غير موضعه؛ فإن (الواو) أصلها العطف وجعلها بمعنى (مع) اتساع، لا سيما والنصب بعدها بالعامل الذي قبلها، وكل ذلك خروج عن القياس فيقتصر به على السماع"[٣]، ويُعلل الأنباري نيابة (الواو) عن (مع) بالتخفيف والاختصار، يقول: "حذفت (مع) وأقيمت (الواو) مقامها توسعاً في كلامهم طلباً للتخفيف والاختصار"[٤].

ومما تتناوب فيه الحروف اتساعاً أدوات الاستفهام، يقول الفارابي: "وحروف السؤال كثيرة: ما، وأيّ، وهل، ولِمَ، وكيف، وكم، وأين،

(١) روح المعاني: ٧/ ١٢٣.
(٢) المفصل في صنعة الإعراب: ٢٥٠.
(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢٠٠، ابن كيكلدي العلائي، صلاح الدين خليل، تح: حسن موسى الشاعر. دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٠م.
(٤) أسرار العربية: ١٧٢.

ومتى. وهذه وجلّ الألفاظ قد تُستعمَل دالّة على معانيها التي للدلالة عليها وُضعت منذ أوّل ما وُضعت، وتُستعمَل على معان أخر على اتّساع ومجازاً واستعارة، واستعمالها مجازاً واستعارة هو بعد أن تُستعمَل دالّة على معانيها التي لها وُضعت من أوّل ما وُضعت"[١]، ومن قبيل استعمال الألفاظ دالة على معان أخر اتساعاً ومجازاً دلالة (في) على غير الظرف، يقول الأنباري: "وأما (في) فمعناها الظرفية كقولك: زيد في الدار، وقد يتسع فيها فيقال زيد ينظر في العلم"[٢].

ومما ذكروه نيابة (بل) عن (رب) اتساعاً، جاء في مختار الصحاح: "(بل): حرف عطف، وهو للإضراب عن الأول للثاني، ... وربما وضعوه موضع (ربّ)، كقول الراجز:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ

يعني رُبَّ مهمه، كما يوضع الحرف موضع غيره اتساعاً"[٣].

ح- الاتساع في الأسماء:

*** التقديم والتأخير:**

ذهب النحاة إلى أن ثمة أصولاً في تركيب الجملة وترتيب مفرداتها، والتقديم والتأخير بين تلك المفردات اتساع وخروج عن الأصل.

ومن تلك الأصول تقديم العامل على المعمول، فمثلاً تقديم المبتدأ وتأخير الخبر أصل، أما العكس فاتساع، جاء في اللمع: "ويجوز تقديم

---

(١) كتاب الحروف: ٤٩، الفارابي، أبو النصر، تح: محسن مهدي. دار المشرق، ط٢، ١٩٩٠م.

(٢) أسرار العربية: ٢٣٦.

(٣) مختار الصحاح: (بلل).

خبر المبتدأ عليه، تقول: قائم زيد وخلفك بكر. والتقدير: زيد قائم وبكر خلفك. فقدم الخبران اتساعاً"[١].

ومن تقديم العامل تقديم الفعل على المفعول، فإذا تقدم المفعول كان ذلك اتساعاً، يقول الألوسي في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٨٣]: "وتقديم المفعول لأنه المقصود بالإنكار، لا للحصر كما توهم؛ لأن المنكر اتخاذ غير الله ربّاً ولو معه... وإنما جاء تقديم المفعول من باب الاتساع"[٢].

ومن تقديم العامل أيضاً تقديم الفعل على متعلقه، والعكس اتساع، ففي قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ٢/ ١٤٣]، جاء قوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ موافقاً للأصل، أما تقديم ﴿عَلَيْكُمْ﴾ في قوله ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ فمخالف لذاك الأصل اتساعاً، ويعلل أبو حيان هذا الاتساع بالفصاحة، يقول: "تأخر حرف الجر في قوله: ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ عما يتعلق به، جاء ذلك على الأصل؛ إذ العامل أصله أن يتقدّم على المعمول. وأما في قوله: ﴿عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ فتقدّمه من باب الاتساع في الكلام للفصاحة، ولأن شهيداً أشبه بالفواصل والمقاطع من قوله ﴿عَلَيْكُمْ﴾، فكان قوله ﴿شَهِيدًا﴾ تمام الجملة ومقطعها دون ﴿عَلَيْكُمْ﴾"[٣].

ومن تلك الأصول أيضاً تقديم المعلوم على المجهول، والعكس اتساع، يقول ابن خالويه: في قوله تعالى: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٧٩]: "يقرأ بتقديم الفاعل وتأخير ما لم يسم فاعله على

---

(١) اللمع في العربية: ص٣٠، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تح: فائز فارس. دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

(٢) روح المعاني: ٣/ ٢١٣.

(٣) البحر المحيط: ١/ ٥٩٦.

الترتيب، وبتقديم ما لم يسم فاعله وتأخير الفاعل على السعة"[١]، فتقديم ما سمي فاعله أصل، وتأخيره خروج عن ذاك الأصل واتساع.

ولعل من هذا القبيل ترتيب المفاعيل في مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ١٤/ ٤٧]، جاء في فتح القدير: "﴿مُخْلِفَ﴾ منتصب على أنه مفعول تحسبن، وانتصاب ﴿رُسُلَهُۥٓ﴾ على أنه مفعول ﴿وَعْدِهِۦ﴾، قيل: وذلك على الاتساع، والمعنى: مخلف رسله وعده. قال القتيبي: هو من المقدّم الذي يوضّحه التأخير، والمؤخّر الذي يوضّحه التقديم، وسواء في ذلك مخلف وعده رسله، ومخلف رسله وعده"[٢]. ويعلل العكبري هذا الاتساع بقوله: "وإضافة مخلف إلى الوعد اتساع، والأصل مخلف رسله وعده، ولكن ساغ ذلك لما كان كل واحد منهما مفعولاً"[٣].

*** المفعول به اتساعاً:**

تُنصب بعض الأسماء مفعولاً بها على الاتساع بحذف حرف الجر أو حذف المضاف.

فمن الأول دخلت الدار وسكنت البيت، يقول ابن هشام: "فانتصابهما إنما هو على التوسُّع بإسقاط الخافض، لا على الظرفية؛ فإنه لا يطَّرد تعدي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى (في)، لا تقول: صلَّيت الدار، ولا نمت البيت"[٤].

---

(١) الحجة في القراءات السبع: ١/ ١٠٤، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، تح: د. عبد العال سالم مكرم. دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

(٢) فتح القدير: ٣/ ١١٨، وانظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٣٨٢.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧١.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٣٥-٢٣٦، ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

obeikandl.com

ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: ٣/ ٣٧]، يقول العكبري: "و﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾ مفعول دخل، وحق دخل أن يتعدى بـ (في) أو بـ (إلى)، لكنه اتسع فيه فأوصل بنفسه إلى المفعول"(١).

ومثله قوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [الحج: ٢٢/ ٦٧]، يرى أبو حيان أن ﴿مَنسَكًا﴾ اسم مكان، والأصل (هم ناسكون فيه)، لكنه حُذف حرف الجر، وعُدِّي اسم الفاعل إلى الضمير فنصبه مفعولاً به اتساعاً، يقول: "قد يتسع في معمول اسم الفاعل كما يتسع في معمول الفعل، فهو موضع اتسع فيه فأجري مجرى المفعول به على السعة"(٢).

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٢٤]، يقول القرطبي: "أي بمن هو مأمون عليها وموضع لها. و ﴿حَيْثُ﴾ ليس ظرفاً هنا، بل هو اسم نُصب نَصب المفعول به على الاتساع، أي الله أعلم أهلَ الرسالة. وكان الأصل الله أعلم بمواضع رسالته، ثم حذف الحرف..."(٣).

ومن الثاني وهو حذف المضاف المنصوب وقيام المضاف إليه مقام المضاف قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ١٢/ ٨٢]، يقول سيبويه: "هذا مما جاء على اتساع الكلام والاختصار، وإنما يريد: أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ههنا"(٤).

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٣٢.
(٢) البحر المحيط: ٦/ ٣٥٧.
(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٨٠.
(٤) كتاب سيبويه: ١/ ٢١٢.

*** نصب المعرفة ورفع النكرة مع كان:**

من الأصول التي تعارف عليها النحاة رفع المعرفة ونصب النكرة إذا اجتمعا مع كان، والعكس لا يكون إلا ضرورة شعرية، أو اتساعاً غير مألوف، وقد قُرئ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٨/ ٣٥] بنصب (صلاتهم) ورفع قوله (مكاء وتصدية)، يقول ابن خالويه: "الوجه في العربية إذا اجتمع في اسم كان وخبرها معرفة ونكرة أن ترفع المعرفة وتنصب النكرة؛ لأن المعرفة أولى بالاسم والنكرة أولى بالفعل، والوجه الآخر يجوز في العربية اتساعاً على بعد، أو لضرورة شعر، قال حسان[(١)]:

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ"[(٢)]

*** العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض:**

ومن الاتساع عند الكوفيين العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض، وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢/ ٢٠٠]، جاء في روح المعاني: "﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ إما مجرور معطوف على الذكر بجعل الذكر ذاكراً على المجاز، والمعنى: واذكروا الله ذكراً كذكركم آباءكم أو كذكر أشد منه وأبلغ، أو على ما أضيف إليه، بناء على مذهب الكوفيين المجوزين للعطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض في السعة، بمعنى: أو كذكر قوم أشد منكم ذكراً"[(٣)].

---

(١) انظر البيت في: ديوان حسان بن ثابت: ١٣، شرح د. يوسف عيد. دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ١/ ١٧١.

(٣) روح المعاني: ٢/ ٨٩-٩٠.

*** الجمع بين اللام والإضافة:**

ومما سماه النحاة اتساعاً الجمع بين اللام والإضافة؛ لأنه لغرض واحد، يقول ابن جني: "ولام المعرفة لا تجامع الإضافة؛ لأنهما يعتقبان الكلمة، فلا يجتمعان معاً، فأما قولهم الحسنُ الوجهِ، والكريمُ الأبِ وبابهما فإن الإضافة فيهما غير محضة، وتقدير الانفصال فيهما واجب؛ ألا ترى أن المعنى: الحسنُ وجهُه، والكريمُ أبوه، على أن هذا الاتساع في اللفظ بالجمع بين اللام والإضافة إنما جاء في الصفات المشتقة من الأفعال نحو الحسَن من حَسُنَ، والظريف من ظَرُفَ"[1].

***الحمل على المعنى:**

والحمل على المعنى من الاتساع الذي لا يصح القياس عليه عند الأنباري، يقول: "الحمل على المعنى اتساع يُقتصر فيه على السماع"[2].

خ- آخر الكلام أولى بالاتساع من أوله:

يذهب ابن جني إلى أن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور، سواء في ذلك الحذف والزيادة، يقول في زيادة الحروف: "والحروف إنما تزاد لضرب من ضروب الاتّساع؛ فإذا كانت للاتّساع كان آخر الكلام أولى بها من أوّله، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتدأة، وإنما تزيدها حَشْواً أو آخِراً"[3]، ويقول في الحذف في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ﴾ [البقرة: ٢/١٨٩]: "أي: برُّ من اتقى. وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر

(١) سر صناعة الإعراب: ١/٣٥٦.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٧٨١.
(٣) الخصائص: ١/٣١٦.

obeikandl.com

أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"[١].

د- إزالة الاتساع:

ذكر النحاة وسائل تزيل الاتساع وترفع ما يُحدثه من إبهام، هي التوكيد، والبدل، والحكاية.

فالتوكيد يرفع احتمالات الاتساع في التعبير المجازي كالاتساع في الإسناد، والتعبير بالعام والخاص، يقول ابن جني: "التوكيد لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس وإزالة الاتساع"[٢]. ويفصِّل ذلك العكبري بقوله: "والغرض من ذكره، أي التوكيد، إزالة الاتساع، وذلك أن الاسم قد ينسب إليه الخبر، ويراد به غيره مجازاً، كقولك: جاءني زيد، فإنه قد يراد: جاءني غلامه أو كتابه، ومنه: عمَّر السلطان داراً، أو حفر نهراً، أي: أصحابه بأمره، فإذا قلت: جاء زيد نفسُه، كان هو الجائي حقيقة. وقد يذكر العام ويراد به الخاص، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٧٣]، والمراد: بعضهم، فإذا قلت: قال الناس كلهم، لم يحتمل بعضهم"[٣].

ومثل ذلك البدلُ والحكايةُ في رفع اللبس التوسع، يقول أبو البركات الأنباري في البدل: "إن قال قائل: ما الغرض في البدل؟ قيل: الإيضاح ورفع الالتباس، وإزالة التوسع والمجاز"[٤]. ويقول في الحكاية: "إن قال قائل: لم دخلت الحكاية الكلام؟ قيل: لأنها تزيل الالتباس، وتزيل التوسع في الكلام"[٥].

---

(١) نفسه: ٢/ ٣٦٢.
(٢) اللمع في العربية: ص٨٤.
(٣) اللُّباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٩٤.
(٤) أسرار العربية: ٢٦٤.
(٥) نفسه: ٣٣٥.

٤- الاتساع في علم الصرف:

ورد ذكر الاتساع عند الصرفيين دالاً على خلاف القياس في ثلاثة مواضع، هي:

أ- وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة:

فقد جاء ذكر الاتساع في وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢/٢٢٨]، يقول النسفي: "وجاء المميز على جمع الكثرة دون القلة التي هي الأقراء؛ لاشتراكهما في الجمعية اتساعاً، ولعل القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع قرء من الأقراء، فأوثر عليه تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلة المهمل"[(١)].

ب- اتساع في الموازين:

وأشار صاحب الشافية إلى الاتساع في بعض الموازين سماعاً بقوله[(٢)]:

وقد أتى من جهة السماع بعض الموازين بالاتساع
مثل أحاديث مع الأهالي كذا أعاريض مع الليالي

وصرح الشارح بأن هذه الموازين مخالفة للقياس، يقول: "اعلم أن هذه جموع لفظاً ومعنى، ولها آحاد من لفظها، إلا أنها جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجموع"[(٣)].

---

(١) تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ١١٤، النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (٧٠١هـ). دار الفكر، دمشق، د.ت.

(٢) الشافية في علم التصريف: ٤٥، ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي، تح: حسن أحمد العثمان. المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ٢٠٤-٢٠٦، الاستراباذي النحوي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٧٥م.

ت- إبدال الحروف:

يذهب ابن جني إلى أن إبدال الحروف يكون ضرباً من الاتساع في مثل (حَيْوة)، يقول: "فأما أن يوجد في الكلام كلمة عينُها ياء ولامُها واو فلا... وبهذا علمنا أن (حَيْوَة) أصلها (حَيّة)، وأن اللام إنما قُلبت واواً لضرب من التوسع وكراهة لتضعيف الياء، ولأن الكلمة أيضاً علم، والأعلام قد يعرض فيها ما لا يوجد في غيرها"(١).

وإلى مثل ذلك ذهب في إبدال الياء واواً في (النَّداوة)، يقول: "فأما قولهم: (النَّداوة) فالواو فيه بدل من ياء، وأصله (نَداية) لما ذكرنا من الإمالة في (النَّدى)، ولكن الياء قُلبت واواً لضرب من التوسع"(٢).

وكذلك الشأن في جمع (شيراز) على (شواريز) اتساعاً، يقول: "ويحتمل عندي قولهم: (شواريز)... أن يكون (شيراز) (فيعالا) والياء فيه غير مبدلة من راء ولا واو، بمنزلة (ديماس)، وكان قياسه على هذا أن يقولوا في تكسيره (شياريز) كـ (ياميس)، ولكنهم أبدلوا من الياء واواً لضرب من التوسع في اللغة، وذلك أن الواو في هذا المثال المكسَّر أعم تصرفّاً من الياء"(٣).

أما الياء عنده فلا تُبدل إلا على سبيل الاتساع، يقول: "والواو إذا كانت مفتوحة شذّ فيها البدل، نحو: أناة وأجَم. فإذا كان هذا حديث الواو التي يطّرد إبدالها، فالياء حري ألا يكون البدل فيها إلا لضرب من الاتساع، وليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال"(٤).

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٩٠.
(٢) نفسه: ٢/ ٥٨٩.
(٣) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٤٩.
(٤) الخصائص: ٣/ ١٨٢.

ومما يندرج تحت إبدال الحروف ما أسماه ابن جني (باب في الاستحسان)، يقول فيه: "وجِماعُه أن علّته ضعيفة غير مستحكِمة؛ إلا أنّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرف"[(١)].

ومن أمثلة الاتساع استحساناً عند ابن جني (غديان وعشيان)، يقول: "ومن الاستحسان قولهم: رجل غديان وعشيان، وقياسه: غدوان وعشوان؛ لأنهما من غدوت...، ومثله أيضاً دامت السماء تديم دَيْماً، وهو من الواو لاجتماع العرب طُرّاً على الدوام، وهو أدوم من كذا"[(٢)].

ويعلل ابن جني الاتساع والاستحسان في بعض الأمثلة بالتنبيه على الأصل، يقول: "ومن ذلك ما يخرج تنبيهاً على أصل بابه؛ نحو استحوذ، وأَغْيَلَتِ المرأة، و(صددت فأطولت الصدود)، وقالوا: هذا شراب مَبْوَلة، وهو مَطْيَبة للنفس وقالوا:

فإنه أهل لأن يؤكرما

ونظائره كثيرة؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استَقْوَم، وأصل مَقْامة مَقْوَمة، وأصل يُحسِن يُؤَحسِن. ولا يقاس هذا ولا ما قبله؛ لأنه لم تستحكم علّته وإنما خرج تنبيهاً وتصرّفاً واتساعاً"[(٣)].

ومن الطريف أن هذا الأصل الذي يشير إليه ابن جني صار خطأ ينبغي تصويبه بردِّه إلى الخروج عن الأصل والقياس، يقول: "ومن ذلك قولهم في غير الضرورة: ضَبِب البلد: كثر ضِبَابه. وألِل السقاء: تغيَّرت ريحه. ولحِحَتْ عينه: التصقت، ومشِشت الدابة. وقالوا: إن الفكاهة مَقْوَدة إلى الأذى. وقرأ بعضهم (لَمَثْوَبة من عند الله خير)، وقالوا كثرة الشراب

(١) نفسه: ١/ ١٣٣.
(٢) نفسه: ١/ ١٤٣-١٤٤.
(٣) نفسه: ١/ ١٤٣-١٤٤.

مَبْوَلة، وكثرة الأكل مَنْوَمة، وهذا شيء مَطْيَبة للنفْس، وهذا طريق مَهْيَع؛ إلى غير ذلك مما جاء في السعة ومع غير الضرورة. وإنما صوابه لحَّت عينه، وضبَّ البلد، وأَلَّ السِقَاء، ومشَّت الدابَّة، ومقادة إلى الأذى، ومثابة، ومبالة، ومنامة، ومطابة، ومهاع"[1].

وخلاصة الأمر عند الصرفيين أن الاتساع خروج عن الأصل والقياس، وذلك في وضع جمع مكان آخر، ومجيء بعض الكلمات على موازين سماعية، وإبدال الحروف.

٥- الاتساع في علوم البلاغة:

إن البحث في كتب البلاغة يهدي إلى ثلاث كلمات تدور في فلك واحد، ويصعب إطلاق اسم المصطلح عليها؛ لما بين البلاغيين من اختلاف فيها من حيث الدال والمدلول، مع كثرة ورودها في مصنفاتهم، أما اختلافهم في الدالّ فذكرهم: الاتساع والتوسع والسعة. وأما اختلافهم في المدلول عليه بهذه الأسماء فنتلمسه في تصنيفاتهم لمسائل علوم المعاني والبيان والبديع.

ففي علم المعاني يرد الاتساع رديفاً للتفنن في الفصاحة، وغاية للتقديم والتأخير، وأحياناً يُراد به الإيجاز بالحذف.

وفي علم البيان يُذكر أحياناً صنواً للتشبيه، وكثيراً ما يرد مع المجاز بنوعيه العقلي واللغوي، ومع المجاز اللغوي بشطريه الاستعارة والمجاز المرسل، فتارة نجد التوسع رديفاً للمجاز العقلي، وأخرى شطراً للمجاز المرسل، وكثيراً ما نصادفه مندرجاً تحت أنواعه المختلفة، أو يراد به الاستعارة.

---

(١) نفسه: ١/ ٣٢٩.

أما في علم البديع فالاتساع مصطلح له دلالتان مختلفتان، وفيما يلي تفصيل ذلك.

أ- في علم المعاني:

*** التقديم والتأخير من الاتساع والتفنن:**

يذهب أبو حيان إلى أن التقديم والتأخير -وهما من مباحث علم المعاني- يندرجان تحت ما يسميه بالتوسع في الكلام والتفنن في الفصاحة، وقد ذكر ذلك غير مرة في تفسيره، يقول في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٥/٨]، "تقدم تفسير مثل هذه الجملة الأولى في النساء، إلا أنّ هناك بدئ بالقسط، وهنا أخر. وهذا من التوسع في الكلام والتفنن في الفصاحة"[(١)]، ويؤكد هذا ثانية حين يوازن بين قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٣/١٢٦] وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأنفال: ٨/١٠]، يقول في تقديم الجار والمجرور وتأخيرهما في الآيتين: "وهنا قدّم، وأخّر هناك على سبيل التفنُّن والاتساع في الكلام"[(٢)]؛ فالتقديم والتأخير عند أبي حيان من التوسع في الكلام والتفنن في الفصاحة.

*** الترادف بين الاتساع والإيجاز بالحذف:**

ورد ذكر الاتساع في نصوص تحدثت عن الحذف، وذُكر الاتساع فيها رديفاً للإيجاز والاختصار، ومن المعلوم أن الإيجاز بالحذف من مباحث علم المعاني، ومن تلك النصوص باب سماه سيبويه (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار)، يذكر

(١) البحر المحيط: ٣/ ٤٥٤.
(٢) نفسه: ٤/ ٤٦٠.

فيه أمثلة كثيرة يقرر في كل منها أنها جاءت على الاتساع ويؤكد المزاوجة بين الاتساع والإيجاز، يقول: "صيد عليه يومان. وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر...، ومن ذلك أن تقول: كم ولد له؟ فيقول: ستون عاماً. فالمعنى ولد له الأولاد ولد له الولد ستين عاماً، ولكنه اتسع وأوجز....، ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ١٢/ ٨٢] إنما يريد: أهل القرية فاختصر...، ومثله في الاتساع قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ٢/ ١٧١] وإنما شبهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى"[(١)]. ويقول أيضاً: "تقول في سعة الكلام: الليلة الهلال، وإنما الهلال في بعض الليلة، وإنما أراد الليلة ليلة الهلال، ولكنه اتسع وأوجز"[(٢)].

ومما ذكره ابن منظور في هذا السياق مؤكداً التلازم بين الاتساع وإيجاز الحذف: "قولهم (اجتمع القيظ) إنما هو على سعة الكلام، وحقيقته: اجتمع الناس في القيظ، فحذفوا إيجازاً واختصاراً"[(٣)]. ويقول في موضع آخر: "وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ٢/ ١٦]، قال أبو إسحاق: معناه ما ربحوا في تجارتهم...، والعرب تقول: قد خسر بيعك وربحت تجارتك، يريدون بذلك الاختصار وسعة الكلام"[(٤)].

فهذه النصوص وغيرها تؤكد أن من دلالة الاتساع عندهم ما يسمى في علم المعاني بإيجاز الحذف.

---

(١) كتاب سيبويه: ١/ ٢١٢.
(٢) نفسه: ١/ ٢١٦.
(٣) لسان العرب: (قيظ).
(٤) نفسه: (ربح).

ب- في علم البيان:

*** الترادف بين الاتساع والتشبيه:**

للاتساع عند ابن جني مدلول آخر هو المجاز عموماً والتشبيه خصوصاً، يبدو ذلك في قوله: "وسبب تمكن هذه الفروع عندي أنها في حال استعمالها على فرعيتها تأتي مأْتَى الأصل الحقيقي لا الفرع التشبيهيّ، وذلك قولهم: أنت الأسد، وكفك البحر؛ فهذا لفظه لفظ الحقيقة، ومعناه المجاز والاتساع؛ ألا ترى أنه إنما يريد: أنت كالأسد، وكفك مثل البحر"(١)، فالتشبيه عنده نوع من المجاز، والمجاز في عبارته مرادف للاتساع.

ولا يختلف الأمر كثيراً عند عبد القاهر الجرجاني الذي يرى أن "صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز"(٢)، فالاتساع عنده صنو المجاز.

وكذلك الشأن عند القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٦/ ١٧]، يقول: "المس والكشف من صفات الأجسام وهو هنا مجاز وتوسُّع"(٣).

*** العلاقة بين الاتساع والمجاز:**

أما ابن الأثير فله تقسيم آخر يميز فيه التوسع من التشبيه والاستعارة، إذ يجعل التوسع شطر المجاز أو ثلثه، يقول: "والذي انكشف لي بالنظر الصحيح أن المجاز ينقسم قسمين: توسع في الكلام، وتشبيه... وإن شئت قلت: إن المجاز ينقسم إلى: توسع في الكلام، وتشبيه، واستعارة،

---

(١) الخصائص: ٢/ ١٧٧.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٠٥، الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، تح: د. محمد التنجي. دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٣٩٨.

ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة، فأيها وجد كان مجازاً"[١]. بيد أن له إضافة توضح معالم التوسع لديه بأنه اتساع في الاستعمال وتصرف في اللغة، يقول: "وأما التوسع فإنه يذكر للتصرف في اللغة لا لفائدة أخرى...، فإن قيل: إن التوسع شامل لهذه الأقسام الثلاثة؛ لأن الخروج من الحقيقة إلى المجاز اتساع في الاستعمال. قلت في الجواب: إن التوسع في التشبيه والاستعارة جاء ضمناً وتبعاً وإن لم يكن هو السبب الموجب لاستعمالهما، وأما القسم الآخر الذي هو لا تشبيه ولا استعارة فإن السبب في استعماله هو طلب التوسع لا غير"[٢].

إنَّ ما أجمله ابن الأثير من أن الخروج من الحقيقة إلى المجاز اتساع في الاستعمال، وأن التوسع يذكر للتصرف في اللغة، نجده متفرقاً في نصوص كثيرة، بعضها تناولته في المجاز العقلي من حيث الإضافة والإسناد، وبعضها خصته بالمجاز المرسل.

**** الترادف بين الاتساع والمجاز العقلي:**

من دلالة الاتساع عند البلاغيين إطلاقها على المجاز العقلي، أو إضافة الفعل وإسناده إلى غير فاعله حقيقة، نجد ذلك في طائفة من النصوص نكتفي منها ببعض الأمثلة:

منها قول ابن الأثير: "وأما القسم الذي يكون العدول فيه عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه فذلك لا يكون إلا لطلب التوسع في الكلام وهو سبب صالح إذ التوسع في الكلام مطلوب، وهو ضربان:

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ١/ ٣٤٣، ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.

(٢) نفسه: ١/ ٣٤٣.

أحدهما: يرد على وجه الإضافة، واستعماله قبيح لبعد ما بين المضاف والمضاف إليه؛ وذاك لأنه يلتحق بالتشبيه المضمر الأداة، وإذا ورد التشبيه ولا مناسبة بين المشبه والمشبه به كان ذلك قبيحاً، ولا يستعمل هذا الضرب من التوسع إلا جاهل بأسرار الفصاحة والبلاغة أو ساه غافل يذهب به خاطره إلى استعمال ما لا يجوز ولا يحسن، كقول أبي نواس[١]:

بُحَّ صَوْتُ المَالِ مِمَّا مِنْكَ يَشْكُو وَيَصِيحُ

فقوله: (بُحَّ صَوْتُ المَالِ) من الكلام النازل بالمرة، ومراده من ذلك أن المال يتظلم من إهانتك إياه بالتمزيق، فالمعنى حسن والتعبير عنه قبيح...

وأما الضرب الآخر من التوسع فإنه يرد على غير وجه الإضافة، وهو حسن لا عيب فيه، وقد ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ٤١/١١]، فنسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسع؛ لأنهما جماد، والنطق إنما هو للإنسان لا للجماد، ولا مشاركة ههنا بين المنقول والمنقول إليه... وعليه ورد قول النبي ﷺ؛ فإنه نظر إلى أحد يوماً فقال (هذا جبل يحبنا ونحبه) فإضافة المحبة إلى الجبل من باب التوسع؛ إذ لا مشاركة بينها وبين الجبل الذي هو جماد"[٢].

ويؤكد ابن الأثير دلالة الاتساع هذه في سياق حديثه عن المجاز بقوله: "وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى مكان، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محل إلى محل، كقولنا: زيدٌ أسدٌ. فإن زيداً إنسان، والأسد هو هذا الحيوان المعروف، وقد جزنا من الإنسانية إلى الأسدية، أي:

---

(١) ديوان أبي نواس: ١٦٩، الحَسن بِن هَانئ (١٩٨هـ). دار صادر، بيروت.
(٢) المثل السائر: ١/٣٤٨-٣٥٠.

عبرنا من هذه إلى هذه؛ لوصلة بينهما، وتلك الوصلة هي صفة الشجاعة. وقد يكون العبور لغير وصلة، وذلك هو الاتساع، كقولهم في كتاب كليلة ودمنة: قال الأسد وقال الثعلب. فإن القول لا وصلة بينه وبين هذين بحال من الأحوال، وإنما أجري عليها اتساعاً محضاً لا غير"[١].

وهذا ما ذهب إليه بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ٢/ ١٦]، يقول الواحدي: "فما ربحوا في تجارتهم، وإضافة الربح إلى التجارة على طريق الاتساع كإضافة الإيضاء إلى النار"[٢].

وإلى مثل ذلك ذهب البيضاوي في قوله تعالى: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٥]، قال: "والتركيب للسعة...، وإسناد الجري إليها مجاز"[٣].

وكذلك ذهب البغوي في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٢٨/ ٤٨]، قال: "نسب التظاهر إلى السحرين على الاتساع"[٤].

وجاء في حجة القراءات في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٥/ ٢٢] "من قرأ يخرج جعل الفعل للؤلؤ والمرجان وهو اتساع"[٥].

---

(١) نفسه: ١/ ٧٤.

(٢) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٩٣، الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (٤٦٨هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي. دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

(٣) أنوار التنزيل: ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) معالم التنزيل: ٦/ ٢١٢.

(٥) حجة القراءات: ٦٩١ ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، تح: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

وأيضاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ﴾ [البقرة: ٢/ ١٦١]، يقول صاحب الحجة: "وإنما الله أماتهم لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾ [النجم: ٥٣/ ٤٤]، فنسب الفعل إليهم على هذا الوجه سعة ومجازاً "[(١)].

ويؤكد ابن الأثير في موضع آخر دلالة الاتساع عنده بحصرها في أسلوب الإسناد لغير الفاعل الحقيقي بقوله: "والاتساع في المجال... هو أن تجرى صفة من الصفات على موصوف ليس أهلاً لأن تجرى عليه لبعد ما بينه وبينها... وإنما يستعمل طلباً للاتساع في أساليب الكلام لا لمناسبة بين الصفة والموصوف"[(٢)]. ولعل هذا ما حدا بابن الأنباري لتفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـًٔا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ١٧/ ٧٤]، بإسناد الفعل ﴿تَرۡكَنُ﴾ للنبي ﷺ مجازاً؛ إذ لا يصح أن تجري على النبي ﷺ صفة الركون إلى المشركين حقيقة، ولا مناسبة بينهما، يقول الألوسي: "وذهب ابن الأنباري إلى أن المعنى: لقد كادوا أن يخبروا عنك أنك ركنت إليهم، ونسب فعلهم إليه عليه الصلاة والسلام مجازاً واتساعاً، كما تقول للرجل: كدت تقتل نفسك، أي: كاد الناس يقتلونك بسبب ما فعلت"[(٣)].

**** الترادف بين الاتساع والمجاز اللغوي:**

جاء ذكر الاتساع أيضاً بدلالات أخرى في البلاغة فكانت رديفاً للمجاز اللغوي بشطريه الاستعارة تارة، وأنواع المجاز المرسل تارة أخرى.

---

(١) الحجة في القراءات السبع: ١/ ٣١٦.
(٢) المثل السائر: ٣٥٤.
(٣) روح المعاني: ١٥/ ١٢٩.

١) الاتساع والاستعارة:

جاءت الإشارة لمعنى الاستعارة في دلالة الاتساع في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٢٢/ ٥٥]؛ إذ وصف اليوم بالعقم تشبيهاً له بالمرأة، وحذف المشبه به استعارة، يقول البيضاوي: "سمي به لأن أولاد النساء يقتلون فيه فيصرن كالعقم، أو لأن المقاتلين أبناء الحرب، فإذا قتلوا صارت عقيماً، فوصف اليوم بوصفها اتساعاً"[(١)].

ومثل ذلك يقال في قوله تعالى: ﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ٣/ ١٨١]، يقول البيضاوي: "والذوق: إدراك الطعوم. وعلى الاتساع يستعمل لإدراك سائر المحسوسات والحالات"[(٢)]، فتشبيه العذاب بالطعام وحذف المشبه به استعارة يسميها البيضاوي اتساعاً.

وإلى معنى الاستعارة في الاتساع ذهب القرطبي في حديثه عن اشتراء الضلالة بالهدى واشتراء الآخرة بالدنيا، يقول: "لما ذكر أن الكفار اشتروا الضلالة بالهدى وما ربحوا في تجارتهم بل خسروا، ذكر أيضاً أنهم غُبِنوا، وذلك أن أهل الجنة اشتروا الآخرة بترك الدنيا، واشترى أهل النار الدنيا بترك الآخرة. وهذا نوع مبادلة اتساعاً ومجازاً"[(٣)]..

وقل مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ﴾ [الكهف: ١٨/ ٧٧]، يقول الثعالبي: "ولا إرادة للجدار ولكنه من توسع العرب"[(٤)]، ويقول الألوسي: "والمراد من إرادة السقوط قربه من ذلك على سبيل المجاز المرسل بعلاقة تسبب إرادة السقوط لقربه، أو على سبيل الاستعارة بأن يشبه قرب السقوط بالإرادة لما فيهما من الميل،

---

(١) أنوار التنزيل: ٤/ ١٣٦.
(٢) نفسه: ٢/ ١٢٤.
(٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٨/ ١٣٧.
(٤) فقْه اللّغة وسِر العربيّة: ١٨٨.

ويجوز أن يعتبر في الكلام استعارة مكنية وتخييلية، وقد كثر في كلامهم إسناد ما يكون من أفعال العقلاء إلى غيرهم"[١].

٢) الاتساع والمجاز المرسل:

يشير عبد القاهر إلى المجاز المرسل في دلالة الاتساع بقوله: "اعلم أن طريق المجاز والاتساع في الذي ذكرناه قبل، أنك ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها، ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيه. فتجوزت بذلك في ذات الكلمة، وفي اللفظ نفسه"[٢]، ومعلوم أن المجاز المرسل يندرج تحته أنواع كثيرة، وقد ذكر أهل البلاغة والتفسير الكثير من الأمثلة لكل نوع، نجتزئ منها ما ينهض دليلاً على معنى المجاز المرسل وأنواعه في دلالة الاتساع عندهم:

***** إطلاق المكان والمرادُ هو الواقع فيه:**

من ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٥] من أن النهر مجرى الماء وهو لا يجري، وإنما الماء يجري فيه، يقول البيضاوي: "النهر (بالفتح والسكون) المجرى الواسع فوق الجدول ودون البحر، كالنيل والفرات، والتركيب للسعة، والمراد بها ماؤها على الإضمار، أو المجاز، أو المجاري أنفسها، وإسناد الجري إليها مجاز"[٣].

***** إطلاق الزمان والمرادُ هو الواقع فيه:**

يقول ابن منظور مؤكداً دلالة الاتساع في هذا النوع من المجاز: "وقولهم: اجتمع القيظ إنما هو على سعة الكلام، وحقيقته: اجتمع

---

(١) روح المعاني: ١٦/ ٦.
(٢) دلائل الإعجاز: ٢٢٦.
(٣) أنوار التنزيل: ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

الناس في القيظ، فحذفوا إيجازاً واختصاراً؛ ولأن المعنى قد عُلم، وهو نحو قولهم: اجتمعت اليمامةُ يريدون أهل اليمامة"[١].

ومن ذلك قوله تعالى: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [الفاتحة: ١/ ٤]، يقول أبو حيان: "كأنه قال مالك أو ملك الأمر في يوم الدين، لكنه لما كان اليوم ظرفاً للأمر، جاز أن يتسع فيتسلط عليه الملك أو المالك؛ لأن الاستيلاء على الظرف استيلاء على المظروف"[٢].

ومن إطلاق الزمن والمراد ما فيه مجازاً واتساعاً قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ٢/ ١٩٧]؛ فقد جاء في تفسيره: "يجوز أن يجعل الأشهر حجاً على الاتساع لوقوعه فيها"[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٢٤/ ٥٨]؛ فقد جاء في تفسير ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ﴾: "أي هذه أوقات ثلاث عورات ثم حذف المضاف اتساعاً، وهذه إشارة إلى الثلاثة الأوقات المذكورة قبل هذا، ولكن اتسع في الكلام فجعلت الأوقات عورات؛ لأن ظهور العورة فيها يكون، وهو مثل قولهم: نهارك صائم وليلك قائم، أخبرت عن النهار بالصوم؛ لأنه فيه يكون. وأخبرت عن الليل بالقيام؛ لأنه فيه يكون. ومنه قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٤/ ٣٣] أضيف المكر إلى الليل والنهار وهما لا يمكران، إلا أن المكر يكون فيهما من فاعلهما فأضيف المكر إليهما اتساعاً، كذلك أخبرت عن الأوقات بالعورات؛ لأن فيها تظهر من

(١) لسان العرب: (قيظ).
(٢) البحر المحيط: ١/ ١٣٩.
(٣) التبيان في تفسير غريب القرآن: ١٢٣-١٢٤.

الناس؛ فلذلك أمر الله عباده ألّا يدخل عليهم في هذه الأوقات الثلاثة عبد ولا صبي إلا بعد استئذان"[(١)].

***** تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه:**

ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٤/ ٢]، إذ اليتم قبل البلوغ، وتسمية البالغ يتيماً مجاز باعتبار ما كان عليه اتساعاً، يقول البيضاوي: " ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ أي إذا بلغوا، واليتامى: جمع يتيم، وهو الذي مات أبوه، من اليتم وهو الانفراد...، والاشتقاق يقتضي وقوعه على الصغار والكبار، لكن العرف خصصه بمن لم يبلغ. وروده في الآية إما للبلغ على الأصل، أو الاتساع لقرب عهدهم بالصغر حثّاً على أن يدفع إليهم أموالهم أول بلوغهم قبل أن يزول عنهم هذا الاسم، إن أونس منهم الرشد"[(٢)].

***** تسمية السبب باسم المسبَّب:**

ومما ذكروه من دلالة الاتساع على المجاز تسمية المطر رزقاً، لأنه سبب الرزق، يقول ابن منظور: "وقد يسمى المطر رزقاً، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الجاثية: ٤٥/ ٥]، وقال تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٥١/ ٢٢]، قال مجاهد: هو المطر، وهذا اتساع في اللغة، كما يقال: التمر في قَعْر القليب، يعني به سَقْيَ النخل"[(٣)].

***** إطلاق الكل والمراد الجزء:**

ومنه قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ٢/ ١٩]،

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥١٦-٥١٧.
(٢) أنوار التنزيل: ٢/ ١٤٠-١٤١.
(٣) لسان العرب: (رزق).

يقول فيها أبو حيان مشيراً إلى الاتساع: "وأراد بالأصابع بعضها؛ لأن الأصبع كلها لا تجعل في الأذن، إنما تجعل فيها الأنملة، لكن هذا من الاتساع، وهو إطلاق كل على بعض"(١).

ويندرج تحت هذا الاتساع تسمية الواحد باسم الجنس، يقول ابن جِنِّي: "فإذا رأَيْتَ القصيدَةَ الوَاحِدَةَ قد وَقَعَ عليها القَصِيدُ، بلا هاءٍ، فإنما ذلك لأَنه وُضِعَ على الواحِد اسمُ الجِنْسِ اتِّساعاً، كقولِك: خَرجْتُ فإذا السَّبُعُ، وقتَلْتُ اليومَ الذِّئْبَ، وأَكَلْت الخُبْزَ، وشَرِبت الماءَ"(٢).

***** تسمية الشيء باسم سببه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُواْ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥/ ١٠٢]، يقول الزركشي: "أي بسؤالها؛ فحذف المضاف، ولم يكفروا بالسؤال، إنما كفروا بربهم المسؤول عنه، فلما كان السؤال سبباً للكفر فيما سألوا عنه نُسِب الكفر إليه على الاتساع"(٣).

***** تسمية الشيء باسم ما قاربه وجاوره:**

ومنه تسمية الدنو من الشيء بلوغاً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢/ ٢٣١]، يقول القرطبي: "والبلوغ هو الوصول إلى الشيء، وقد يقال للدنو منه اتساعاً، وهو المراد ههنا لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ إذ لا مكان للإمساك بعد تحقق بلوغ الأجل"(٤).

---

(١) البحر المحيط: ١/ ٢٢٣.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس: (قصد)، الزبيدي، محمد مرتضى (١٢٠٥هـ). المطبعة الخيرية، بجمالية مصر، ط١، ١٣٠٦هـ.

(٣) البرهان: ٣/ ١٤٨.

(٤) إرشاد العقل السليم: ١/ ٢٢٨.

***** إقامة صيغة مقام أخرى:**

ومما ذكر من أنواع المجاز المرسل إقامة صيغة مقام أخرى، ومنها تسمية اسم المفعول بالمصدر، يقول البغوي في تفسير قوله تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الواقعة: ٥٦/ ٨٠]: "أي: القرآن منزَّل من عند رب العالمين، سمِّي المنزَّل تنزيلاً على اتساع اللغة، كما يقال للمقدور قدر، وللمخلوق خلق"(١).

ويجمل القرطبي ذلك كله بقوله: "تسمّى جملة الكلام كلمة إذ كانت الكلمة منها على عادتهم في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره، وكان بسبب منه، مجازاً واتساعاً"(٢).

والذي نخلص إليه أن للاتساع عند البلاغيين عدة دلالات، فيقصد به في علم المعاني التفنن في الفصاحة والتقديم والتأخير، أو يُراد به الإيجاز بالحذف، وفي علم البيان يُذكر لمعنى التشبيه، وكثيراً ما يرد للدلالة على المجاز العقلي من حيث الإضافة والإسناد، أو يقصد به الاستعارة، أو المجاز المرسل بأنواعه المختلفة.

ت- في علم البديع:

أما في علم البديع فالاتساع اتساعان؛ إذ هو مصطلح له تعريفان مختلفان:

أولهما ما ذكره صاحب التعاريف بقوله: "التوسع: الإتيان في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول، نحو خبر(٣):

---

(١) معالم التنزيل: ٨/ ٢٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٦٧.

(٣) ورد الحديث بلفظ: "يَهْرَمُ ابن آدَمَ وَيَشِبُّ منه اثْنَتَانِ الْحِرْصُ على الْعُمُرِ وَالْحِرْصُ على الْمَالِ" قال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. الجامع الصحيح =

يشيب ابن آدم ويشب معه خصلتان: الحرص وطول الأمل"[١].

وثانيهما ما ذكره ابن رشيق بقوله: "باب الاتساع: وذلك أن يقول الشاعر بيتاً يتسع فيه التأويل؛ فيأتي كل واحد بمعنى، وإنما يقع ذلك لاحتمال اللفظ، وقوته، واتساع المعنى"[٢].

وذكره ابن أبي الأصبع بقوله: "باب الاتساع: وهو أن يأتي الشاعر ببيت يتسع فيه التأويل على قدر قُوى الناظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظه، كقول امرئ القيس[٣] (طويل):

إذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريَّا القرنفل

فإن هذا البيت اتسع النقاد في تأويله؛ فمن قائل: تضوع مثلَ المسكِ منهما نسيمُ الصبا، ومن قائل: تضوع نسيمُ الصبا منهما، ومن قائل: تضوع المسكُ منهما تضوعَ نسيم الصبا، وهذا هو الوجه عندي، ومن قائل: تضوع المَسكُ منهما -بفتح الميم: يعني الجلد- بنسيم الصبا...

هذا، ولم تخطر هذه المعاني بخاطر الشاعر في وقت العمل. وإنما الكلام إذا كان قوياً من مثل هذا الفحل احتمل لقوته وجوهاً من التأويل بحسب ما تحتمل ألفاظه، وعلى مقدار قوى المتكلمين فيه؛ ولذلك قال الأصمعي: خير الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة. وقد غلط

= سنن الترمذي، حديث رقم (٢٣٣٩) ٤/ ٥٧٠، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(١) التوقيف على مهمات التعاريف: ٢١٥، المناوي، محمد عبد الرؤوف، تح: د. محمد رضوان الداية. دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ.

(٢) العمدة في صناعة الشعر ونقده: ٢/ ٧٣٤.

(٣) انظر البيت في: شرح ديوان امرئ القيس: ٦٦، جمع وتحقيق: حسن السندوبي، شرح: أسامة صلاح الدين منيمنه. دار إحياء العلوم، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

بعض الناس في تفسير هذا الكلام، وغلَّط الأصمعيَّ فيه لسوء تفسيره؛ لأنه توهم أن الأصمعي أراد الشعر الذي ركب من وحشي الألفاظ، أو وقع فيه من تعقيد التركيب ما أوجب له غموض معناه، ولو كان كذلك كان ذلك شراً للشعر، وإنما أراد الأصمعي: الشعر القوي الذي يحتمل -مع فصاحته، وكثرة استعمال ألفاظه، وسهولة تركيبه، وجودة سبكه- معاني شتى يحتاج الناظر فيه إلى تأويلات عدة، وترجيح ما يترجح منها بالدليل"[(١)].

٦- نحو مفهوم خاص للاتساع:

رأينا أنَّ مصطلح (الاتساع) يدلُّ في علم القراءات على إعطاء الحركة فوق حقِّها من المدِّ لتصبح حرفاً، وأنَّه عند اللغويين لا يخرج عن معنى التساهل في دقة العبارة عن المعنى المراد، سواء في ذلك الاتساع في المفردات والاتساع في الأسلوب، وأنه عند النحاة يستخدم رديفاً للخروج عن الأصل في التركيب، وبمعنى التساهل في الأخذ بالضوابط والقواعد، ويرد عند الصرفيين دالاً على خلاف القياس.

ورأينا أنَّه يُراد بمصطلح الاتساع في علوم البلاغة دلالات مختلفة؛ ففي علم المعاني يرد الاتساع رديفاً للتفنن في الفصاحة وغاية للتقديم والتأخير، وأحياناً يُراد به الإيجاز بالحذف. وفي علم البيان يُذكر أحياناً صنواً للتشبيه، وكثيراً ما يرد مع المجاز بنوعيه العقلي واللغوي، فتارة نجد التوسع رديفاً للمجاز العقلي، وأخرى شطراً للمجاز المرسل، وكثيراً ما نصادفه مندرجاً تحت أنواعه المختلفة، أو يراد به الاستعارة. أما في

(١) تحْرير التحْبير في صِناعة الشّعر والنثْر وبَيان إعجاز القرآن: ٤٥٤-٤٥٥، ابن أبي الأصبع، زَكي الدّين عبْد العَظيم بن عبْد الوَاحد بين ظَافر بن عبْد الله (٦٥٤هـ)، تح: حفني محمد شرف. المجْلس الأعْلى للشّؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٣م.

علم البديع فالاتساع مصطلح له دلالتان مختلفتان: الأولى: الإتيان في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول. والثانية: إتيان الشاعر ببيت يتسع فيه التأويل على قدر قوى الناظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظه.

ولعل أقرب هذه المفاهيم إلى ما نرمي إليه في هذه الدراسة من اتساع الدلالة في الخطاب القرآني هو ما ذكره ابن أبي الأصبع بقوله: "باب الاتساع: وهو أن يأتي الشاعر ببيت يتسع فيه التأويل على قدر قُوى الناظر فيه، وبحسب ما تحتمل ألفاظه...، وإنما أراد الأصمعي الشعر القوي الذي يحتمل -مع فصاحته، وكثرة استعماله ألفاظه، وسهولة تركيبه، وجودة سبكه- معاني شتى يحتاج الناظر فيه إلى تأويلات عدة وترجيح ما يترجح منها بالدليل"[١].

واتساع الدلالة في القرآن الكريم بهذا المفهوم باب من أبواب الإعجاز عريض، إضافة إلى ما فيه من علو كعب في درجات الفصاحة؛ إذ تتسع دلالة الخطاب القرآني فتدل على معان مجتمعة في تركيب لغوي واحد، لو اختل هذا التركيب لانفرط عقد تلك المعاني، واحتيج إلى تراكيب بعدد تلك المعاني لتعبر عنها.

ولعل أبرز ما يُجلِّي هذا الاتساع البحثُ في مكوناته التي لا نراها تخرج في مجملها عن علوم العربية من نحو وصرف ولغة وبلاغة، ثم التأمل فيما يؤدي إليه من نتائج.

---

(١) نفسه: ٤٥٥.